

alikhtiar
athaouri

revue mensuelle
marocaine

الاختيار الثوري

جريدة مغربية عربية

NOVEMBRE 1979 نوفمبر

PRIX : 2,00 F الثمن

N° 42 العدد

مؤتمر لشبونة : مكسب آخر للثورة الفلسطينية

كل من تتبع المؤتمر العالمي للتضامن مع الشعب العربي وقضيته المركزية فلسطين، لاحظ ذلك التحول الهام الذي طرأ على الرأي العام بشأن قضيتنا المركزية: لقد أدينت الصهيونية كحركة عالمية عنصرية، وأثبتت منظمة التحرير الفلسطينية تواجدها على المستوى الدولي.

فبعد النضال المرير، والدؤوب، والتضحيات الجسام لشعوبنا العربية، تستطيع الثورة الفلسطينية والشعوب العربية انتزاع هذا المكسب الثمين.

وان ما تحقق في لشبونة، لا يمكن تناوله بمعزل عن بقية الانتصارات الأخرى خاصة العسكرية منها ثم الدبلوماسية.

ان ما أسفر عنه المؤتمر كقرار اجمالي بمثابة ميثاق عمل يدفع بالقضية في ديناميكية أوسع وأعمق. (انظر ص ٤).

أجرت الزميلة "الدستور" نقاشا مع أحد المسؤولين من "الاختيار الثوري"، تناول بشكل مطول التطورات ببلادنا، السياسي منها والنقابي والمتعلق بقضيتنا الوطنية... نشرت منه ما ارتأته مهما...

أما جريدة "الشعب" الجزائرية، فلقد نشرت ما نسبته للاخ محمد البصري مختلة تصريحا من منطلق توجهاتها يحور حتى ما جاء في مجلة "الدستور" نفسها. فشيء من النزاهة المهنية، اذا ما وضعنا جانبا القنوات السياسية والصراع المترتب عنها...

توضيح

على اثر الحادثة الاليمة التي أودت بحياة الفقيه ادريس الخطابي، بعث الاخ محمد البصري الى عائلة الفقيه برسالة تعزية ومواساة، عبر من خلالها عن تأثره العميق، خاصة وأن المرحوم معروف باخلاصه للوطن وتفانيه في خدمة الشعب المغربي، كما ذكر بالدور البطولي الذي قام به والده من خلال ثورة الريف المجيدة.

اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين
مطلب اساسي

ذكرى الشهيد المهدي

كلمة العدد

حلت يوم الفاتح من نونبر، ذكرى انطلاقة ثورة الشعب الجزائري المجيدة. والمناسبة هذه، لا يمكن الا أن تستحضر في ذاكرة ووعي الشعبين المغربي والجزائري، تاريخ البطولات الرائعة التي امتزج فيها دم أبناء المغرب العربي البررة، وتلاحمت قواهم المناضلة في خندق واحد، وأشرقت آفاق التآخي والتوحيد، وبالتالي آفاق التقدم والازدهار.

آين نحن اليوم من كل هذا؟ لا يمكن الا أن نقول أننا تراجعنا عشرات الخطوات الى الوراء... فهما هو التقاتل يسود علاقة الشعبين، وهما هم الضحايا يتساقطون في كلا الطرفين، وهما هي الشوفينية تحل محل التآخي والوأم، وهما هو الترات النضالي ومكاسب الكفاح والتضحيات الجسام، تتوارى الى الظلام لتحل محلها أخطار الحرب والتمزق والتشرد. هاهو المغرب العربي بأسره يكاد يكون "المحايد الايجابي" في المؤامرة الكبرى التي تحاك ضد أمتنا العربية والتي تدور فصولها، بمرأى ومسمع منا، ضد الشعب الفلسطيني الصامد ومجموع الشعوب العربية، في حين أن طاقات شعبينا مجمدة مكبلت.

فعوض أن تتوحد كل الطاقات النضالية لمواجهة نفس العدو: الامبريالية وحلفائها المحليين - وعلى رأسهم النظام المغربي - وتصرف كل الجهود من أجل تفجير الثورة الوطنية المغربية المجهضة، وفتح آفاق الوحدة والتقدم، عوض ذلك يتوجه الصراع بشكل تناحري بين الشعبين الشقيقين، وتنصب الامبريالية حكما ومتحكما في نفس الوقت في نفس الوقت في أبعاد وخلفيات هذا الصراع.

لايسعنا من جهتنا الا أن نناشد الثورة الوطنية الجزائرية بالعدول عن العمل الذي يستهدف خلق دويلة هزيلة مقطوعة الجذور والمكونات، تكرر التمزق والتجزئة... لايسعنا الا أن نناشد القوى الوطنية والتقدمية في المغرب التي تحالفت مع النظام بدعوى مواجهة "الخطر الاساسي"، بالعدول عن خطئها القاتل هذا... لايسعنا الا أن نناضل من أجل أن تتم وحدة الحلفاء الطبيعيين: الوطنيون والتقدميون في مجموع المغرب العربي، ضد الامبرياليين والرجعيين.

المؤتمر العالمي للتضامن مع الشعب العربي

اعلان لشبونة

ان النضال من أجل الحرية والعدل والسلام لهو مسؤولية دولية واحدة لا تتجزأ. فبينما يساعد العالم قضية الشعب الفلسطيني والعربي في نضالهما لتحقيق حقوقهما الوطنية الثابتة وانسحاب اسرائيل الشامل من الاراضي العربية المحتلة، نجم عن السياسة الاسرائيلية موقف متفجر اذ تواصل اسرائيل احتلال وضم الاراضي العربية واضطهاد العرب وطردهم من اوطانهم بينما تنتهك مواءمات الامبريالية الامريكية سيادة الدول العربية. ولا يهدد هذا الموقف أمن المنطقة العربية فحسب بل والسلم والامن الدوليين أيضا. ومما زاد الامر سوءا تصعيد اسرائيل لعدوانها الشرس على جنوب لبنان فضلا عن استفزاز سوريا بهدف جرّها الى خوض حرب استنزاف وبدايات الموقف في المنطقة أشد المواقف حرجا. لقد عقد هذا المؤتمر العالمي اجتماعاته في لشبونة بالبرتغال من ٢ - ٦ نوفمبر (تشرين الثاني) وحضره ما يربو على ٧٥٠ مندوبا يمثلون ٥٢٣ هيئة شعبية وحزبا ومنظمة من أكثر من مائة بلد.

وأعلن المؤتمر بحزم وعزم أنه: (١) يدين كافة المخططات الامبريالية والصهيونية ولا سيما اتفاقات كمب دافيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية. ان هذه الاتفاقات باطلة لانها تنكر وتنتهك الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي وتتغاضى عن استمرار احتلال اسرائيل للاراضي الفلسطينية والعربية.

(٢) يؤكّد من جديد دعمه لنضال الشعب العربي ولا سيما الشعب الفلسطيني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي أحرزت مكاسب سياسية هامة في المحافل القومية الدولية.

(٣) يسجل تقديره للنضال البطولي الذي يخوضه الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي المحتلة ضد الاحتلال الاسرائيلي وضد الحكم الذاتي المزعوم الذي ينكر حقهم في السيادة والاستقلال.

ويطالب بما يلي:

أ - انسحاب اسرائيل الكامل والفوري وغير المشروط من جميع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

ب - رد الحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني بما فيها حقهم في العودة الى وطنهم وحقهم في تقرير المصير وفي اقامة دولتهم الوطنية المستقلة كما أكدت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وعلى الاخص القرار رقم ٣٢٣٦.

ج - التأكيد من جديد على حق الشعب العربي الفلسطيني في خوض كل أشكال النضال بما فيها النضال المسلح لاسترداد حقوقهم الوطنية الثابتة كما نصت عليها قرارات الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تنطبق على كافة حركات التحرير الوطني.

د - التأييد التام لقرارات الامم المتحدة وغيرها من المنظمات التي تدين اسرائيل على:

١ - اغتصاب الارض العربية وموارد المياه في الاراضي المحتلة وانشاء المستوطنات عليها.

٢ - الحبس التعسفي للمقاتلين في سبيل الحرية وتعذيبهم في السجون الاسرائيلية وفرض العقوبات والاعتقالات بالجملة.

٣ - تغيير الخصائص السياسية والديموقراطية والثقافية للاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس.

هـ - التأييد التام لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ والذي يعلن أن الصهيونية صورة من صور العنصرية والتمييز العرقي. فضلا عن التأييد الكامل لنشر المعلومات المتعلقة بهذا الشأن.

و - اعتراف أوسع بمنظمة التحرير الفلسطينية من قبل الحكومات.

يعبر المؤتمر عن تضامنه وتقديره لنضال القوى القومية والتقدمية في لبنان من أجل الدفاع عن وحدة لبنان وسلامة أراضيه واستقلاله ومن أجل تطوره الديموقراطي. كما يعبر المؤتمر عن مساندته لوجود المقاومة الفلسطينية في لبنان حتى تتحمل مسؤولية وليتها النضالية. ويشجب المؤتمر الهجمات الاسرائيلية البربرية المتواصلة ضد لبنان وخاصة في الجنوب. كما يشجب المقترحات الفاشية الانعزالية الخطيرة حيث أنها ترمي الى اضعاف صيغة شرعية على احتلال جزء من جنوب لبنان. وينادي المؤتمر بالتطبيق الفوري والجذري لقرارات مجلس الامن ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٤٤، ٤٥٠، كما ينادى بتطبيق مقررات بيت الدين وقرارات قمة بغداد في هذا الموضوع وبخاصة المواد المتعلقة

باسرائيل وبازالة العقبات التي تمنع قوات الردع العربية من القيام بدورها في مساعدة السلطات الشرعية لاعادة سيادة لبنان على أرضه.

ويعلن المؤتمر تضامنه التام مع الجمهورية العربية السورية بوصفها بلدا من بلدان جبهة الصمود والتصدي (سوريا والجزائر وليبيا وجمهورية اليمن الديموقراطية ومنظمة التحرير الفلسطينية) كما يعلن تضامنه مع مؤتمر الشعب العربي في معارضته لاتفاقيات كامب دافيد. ويعبر على مساندته للقرارات التي اتخذها مؤتمر القمة التاسع المنعقد في بغداد.

ويعبر المؤتمر عن مساندته للحركات القومية في شبه الجزيرة العربية وفي الخليج المناهضة للاحلاف والقواعد العسكرية. كما ينادى المؤتمر بالتحرز من الاحلاف التي تؤسسها الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل بمشاركة السادات والموجهة ضد الجماهيرية العربية الليبية والجزائر واليمن الديموقراطي. كما يشجب المؤتمر سياسة الولايات المتحدة التي تعرقل باستعمالها حق الفيتو عمل الامم المتحدة خاصة فيما يتعلق باتخاذ قرارات الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.

وفي النهاية يهيب المؤتمر بكل المنظمات الوطنية وكل القوى المحبة للسلام بأن تقدم المساعدات المادية الملموسة لمنظمة التحرير الفلسطينية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ومن التصدي للمؤامرات والعدوان.

ويسجل المؤتمر ارتياحه ازاء التنسيق الوثيق بين القوى الديموقراطية والتقدمية في الوطن العربي في كفاحها ضد المخططات الرجعية والصهيونية والامبريالية الامريكية. وقد أدى هذا التنسيق الى الدعوة الى عقد المؤتمر الدولي للتضامن مع الشعب العربي وقضيته المركزية فلسطين. كما يقدر المؤتمر دور الدول الاشتراكية الهام ولا سيما الاتحاد السوفيتي والدول غير المنحازة ومنظمة الوحدة الافريقية والمؤتمر الاسلامي والدول الصديقة وكافة قوى التحرر والديموقراطية والسلام المساندة لنضال الشعب العربي العادل.

وقد قرر المؤتمر أن تستمر الامانة الدولية للتضامن في عملها تطورا لاهدافها ودعمها لنضال الامة العربية والشعب العربي الفلسطيني.

وقضيته المركزية فلسطين

كلمة الاختيار الثوري

اسمحوا لنا بادئ ذي بدء أن نتوجه بالتحية لمؤتمرنا الدولي هذا ولجميع الوفود المشاركة فيه، والتهنئة لأنفسنا على هذا اللقاء الثمين بين قوى التحرر والتقدم عبر العالم للتعبير عن تضامننا وصمودنا في النضال من أجل أن تنتصر قضية الشعوب العربية المركزية: قضية تحرير فلسطين المغتصبة. إنه ولا شك مكسب كبير ليس فقط للقضية نفسها بل مكسب لحركة التحرير العالمية بأكملها.

وفي هذا الاطار، كان للجنة هذه، أن تركز أشغالها على كشف المخططات الامبريالية الرجعية في الوطن العربي. ومساهمة منا في النقاش نريد أن نثير الانتباه الى الادوار الخطيرة التي يلعبها النظام المغربي في هذا المجال.

فاذا كان نظام السادات قد برز بشكل واضح في علاقاته الخيانية مع الكيان الصهيوني، فإن شقيقه في المغرب كان فعلا المبادر والسباق الى اقامة الجسور وتمتينها بين الرجعية العربية والكيان الصهيوني، وشكل القوة الدافعة والاحتياطية في نفس الوقت لكل ما قام ويقوم به نظام السادات.

ألم يكن السباق الى استقبال أقطاب الدبلوماسية الصهيونية في العاصمة المغربية نفسها، وعلى رأسهم موشي دايان، كما تم في شهر شتنبر عام ١٩٧٧ تحضيراً لزيارة السادات للقدس المحتلة؟ وكذلك استقبال مؤتمرات الحركة الصهيونية العالمية، وتسهيل التنسيق بين مختلف أطرافها؟

ألم يكن الوسيط بين أمريكا ومصر وإسرائيل في نسج خيوط المؤامرة الكبرى على الأمة العربية: مؤامرة كامب دافيد؟

إن الامبريالية، عندما تضع مخططاتها لهضم مصالح الأمة العربية ونهب خيرات شعوبها تسهر باستمرار على ايجاد الادوات الضرورية، الكفيلة بتنفيذ هذه المخططات، ومن بين هذه الادوات: الحلفاء الرجعيون المحليون. وإذا كان السادات قد وقع كامب دافيد، فإنه كان فقط الناطق باسم حليفه، المنفذ لجزء من المخطط المتكامل الشامل. ودوره البارز هذا لا يخفي علينا أدوار الرجعية السعودية، والنظام المطلق في المغرب وما قامت به قلعة الشاه البائد، قبل أن تتحطم على صخرة صمود الشعب الإيراني الباسل وثورته الوطنية المظفرة.

وان ما تقوم به الرجعية العربية حليفة الامبريالية والصهيونية، ضداً في مصالح الشعوب وطموحاتها، لا تقتصر على وطننا الكبير فحسب، بل تمتد أخطاره الى حوض البحر المتوسط، وأفريقيا على الخصوص، حيث تميز النظام المغربي بتدخلين سافرين في شؤون شعب زايير، وذلك جنباً الى جنب مع شقيقه السادات، وفي شؤون شعب إيران للم شتات النظام الشاهنشاهي المنهار. إن هذا النظام نفسه، هو الذي يزكي استمرار أجزاء من ترابنا الوطني تحت نير السيطرة الاستعمارية المباشرة، ونخص بالذكر المدينتين الشمالييتين: سبتة ومليلية، وهو المسؤول الاول والوحيد على استمرار الصحراء المغربية تحت نفس السيطرة أزيد من عشرين سنة، وتعريض جماهيرنا في الصحراء للقمع والاضطهاد والضياع.

كيف يمكنه أن يعطي للشعب المغربي دروساً في الوطنية، في حين أن نيته الاولى هي خدمة مصلحته في استمرار بقاءه وفسح المجال أمام طبقته الطفيلية للاغراق في

المضاربة والبدخ والاستغلال الفاحش. أما بالنسبة للقوات التي عملت وتعمل على خلق كيان منفصل في جنوب بلادنا وتكريس التمزق والتجزئة في وطننا العربي، فإننا نقول ان استغلال موقع الضعف الذي يعاني منه شعبنا نتيجة هيمنة الحكم المطلق، من أجل خدمة هذه المرامي هي مجرد حسابات واهية، فالانظمة هي التي تمر... وتبقى الشعوب.

إن المفروض في كل القوى الوطنية والتقدمية فعلاً، ليس هو صرف الطاقات في الشوفينية والاحتراق الداخلي، بل تكتيل كل الجهود وتوحيدها لمواجهة الامبريالية والرجعية في مشرق الوطن العربي ومغرب، جنباً الى جنب مع كل قوى الحرية والعدالة والتقدم.

إنها مهامنا الاساسية من أجل نصرة الشعوب العربية وقضيتهم المركزية: تحرير فلسطين.

عاش التضامن العالمي المناهض للامبريالية النصر للشعوب وقضاياها العادلة

على هامش المؤتمر

ليس بقضيتنا الوطنية فحسب، بل بنضال شعبنا بشكل عام، ضد الرجعية والامبريالية ومن أجل التحرر والديموقراطية.

— آن أغلب القوى التقدمية التي ساندت وتساند الاطروحة الانفصالية، تفعل من موقع المعادات للنظام المغربي، في حين أنها لاتلمس عند بعض أطراف الحركة الوطنية أي تمايز مع النظام في سياسته تجاه القضية الوطنية، بل تجدها تنفذ وتركي ماقره ويخطه هذا الاخير، خاصة وأنه متورط، بشكل واضح لكل العيان، في دسائس الامبريالية ومؤامراتها ضد الشعوب، وخاصة في تحالفه الاستراتيجي مع النظام الساداتي العميل.

— ومن ثم، فإن كانت القوى التقدمية — التي تتبنى الموقف المذكور — تتحمل مسؤوليةياتها في الخلط والتبسيط تجاه قضايا الشعب المغربي، فإن القوى الوطنية والتقدمية المشاركة في الاجماع الوطني المزعوم، تتحمل المسؤولية الاكبر والواضح في النتائج السلبية التي تعاني منها قضية تحقيق السيادة الوطنية للشعب المغربي، وذلك على المستوى السياسي والديبلوماسي، وبشكل أصبح يعم كل المؤسسات الافريقية والعربية والدولية.

حضر الوفد المغربي في مؤتمر لشبونة، وفي نية كل المنظمات السياسية والنقابية التي تضمنها، خدمة القضية الفلسطينية التي تعتبر قضية وطنية بالنسبة للشعب المغربي، والعمل على توفير أوسع الدعم والمساندة لها. والحقيقة أننا لم نتفاجأ عندما أثيرت خلال المؤتمر قضية ليس مجال مساندة الثورة الفلسطينية مجالها، وهي قضية الصحراء المغربية. وكان أملنا فقط أن لايسقط المؤتمر الدولي لدعم المقاومة الفلسطينية في صراعات جانبية تهم منطقتنا، وأن يركز كل الجهود على القضية المركزية الاساسية.

ومن جهتنا، واذ نسجل من جهة الجهود التي بذلتها كل فصائل الوفد المغربي للحيلولة دون الاساءة بمصلحة الشعب المغربي وشعوب المغرب العربي عامة، وذلك في اجماع مبدئي حول قضيتنا الوطنية... فلا بد من جهة أخرى من خلال هذا اللقاء الضخم بين مختلف القوى التقدمية عبر العالم، أن نسجل حقيقة موضوعية، وهي ذلك الرأي المساند للاتروحة الانفصالية، والذي يشكل الاغلبية الوافرة داخل المؤتمر. ومن ثم نؤكد من جديد على الملاحظات الاساسية التالية:

— أن انعدام الخط الفاصل — الواضح، والمعلن، والممارس — بين النظام وجزء من الحركة الوطنية، هو الذي ألحق بالغ الاضرار

في ذكرى اغتيال الشهيد المهدي بن بركة

"أفريقيا اليوم" لسان حال الجمعية، والذي قام مؤخراً بزيارة للمغرب بهدف تقصي الحقائق حول أوضاع المعتقلين السياسيين وعائلاتهم، وكذلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وفيما يلي ترجمة موجزة لكلمة "الجمعية الفرنسية للتضامن والصداقة مع الشعوب الأفريقية".

أحياء لذكرى الشهيد المهدي بن بركة، "نظمت الجمعية الفرنسية للتضامن والصداقة مع الشعوب الأفريقية" تجمعاً جماهيرياً تحت شعار: "من أجل إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين بالمغرب".

ولقد تميز التجمع بالكلمة القيمة التي ألقتها الجمعية، وكذا التحقيق المفصل الذي تقدم به أحد الصحافيين من مجلة

اليهم.

إن التعذيب شيء جاري به العمل خلال الاستنطاقات، ويستهدف إرهاب المناضلين واهانتهم، وكذلك انتزاع اعترافات وهمية و"المعلومات" عن نشاطهم السياسي.

وهكذا يعاني عدد من المعتقلين من تردى أوضاعهم الصحية نتيجة هذه المعاملات اللاإنسانية، ومن بين هؤلاء المالكي عبد الله والخيارى أحمد والسرفاتي والاطلسي الذين تعتبر حياتهم مهددة.

وخلال هذه السنة فقط، استشهد داخل السجن كل من المناضل زايدى إبراهيم بالرباط، والشاب المناضل أكرينة محمد بسجن أكادير والمناضل عقا سكو بسجن إيفران، كلهم ذهبوا ضحية التعذيب الوحشي الذي تعرضوا له حتى بعد محاكمتهم.

كما أن مجموعة من الناضلين الذين اختطفوا لإزالة مصيرهم مجهولاً، أمثال المناضل المنازوى الحسين الذى اختطف من تونس سنة ١٩٧٢، والمناضل الأشكر إبراهيم الذى اختطف من ليبيا سنة ١٩٧٤. إضافة إلى عدد من المعتقلين، وضمنهم جنود وضباط تمت محاكمتهم على إثر المحاولتين الانقلابيتين، كان من المفروض أن يطلق سراحهم على التوالى خلال سنوات ٧٤، ٧٥، ١٩٧٦، غير أنه لم يظهر لهم أثر لحد الآن. ويشاع أن ثلاثة من بينهم قد استشهدوا في المعتقلات.

منذ ١٩٥٨ أصدرت المحاكم الملكية أزيد من ٠٨ حكماً بالاعدام، نفذ من بينها على الأقل خمسون اعداماً، إضافة إلى التصفيات الجسدية الإجرامية، ومن أبرزها اغتيال المناضل المهدي بن بركة سنة ١٩٦٥ فوق التراب الفرنسي، واغتيال المناضل عمر بنجلون سنة ١٩٧٥ بالدار البيضاء، ولا زالت قضية هذا الأخير مقبرة رغم اعتقال ٨ أشخاص بتهمة تنفيذ الجريمة، والذين لم يمثلوا أمام أية محكمة لحد الآن.

كلمة جمعية التضامن

إن أى مواطن فرنسي ديموقراطي لا يمكنه أن يعتبر نفسه غير معني بما يجرى في المغرب. ومن تمة فإن هناك مهمة تعتبرها الجمعية الفرنسية للتضامن والصداقة مع شعوب أفريقيا مهمة أساسية، وهي: التضامن مع كل أولئك الذين يناضلون من أجل الحرية والديموقراطية في بلادهم.

لقد كثر الحديث هنا في فرنسا حول المغرب السياحي، لكننا نحن، بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لاغتيال المناضل المهدي بن بركة، -والذى تم في ظروف لاتزال غامضة - نريد كشف الحقيقة، والتحديد بالوضع التي يعاني منها الشعب المغربي، وإثارة انتباه الرأى العام حول هذه الأوضاع الغير المعروفة غالباً أو التي يتم تجاهلها قصداً.

إن اغتيال الشهيد المهدي بن بركة ليس إلا مثالا واضحاً عن القمع الذى يمارسه النظام الملكي ضد الشعب المغربي، ذلك القمع الذى يكتسي أشكالاً متنوعة، ومنهجية، من الاعتقالات إلى الاختطافات، والتعذيب والاعدامات، مروراً بالمحاكمات الصورية والتقتيل الجماعي كما وقع خلال أحداث مارس ١٩٦٥.

إن المعتقلين السياسيين في المغرب لا يتمتعون بأية حقوق، بل يعتبرون مجرد "مجرمين". وهكذا فإن كل المواطنين الذين يتم اعتقالهم لأسباب سياسية، يتعرضون في غالب الأحيان إلى التعذيب من طرف أجهزة البوليس الخاصة، في معتقلات سرية، حيث يوجدون في عزلة تامة دون معرفة عائلاتهم أو محاميهم، كما يجهلون التهم الموجهة

أما مؤخراً وعلى إثر الحركة المطلوبة العارمة التي عمت كل القطاعات الحيوية بالبلاد ردّاً على السياسة الاقتصادية والاجتماعية اللاشعبية التي ينفجها النظام، فقد شن هذا الأخير حملة اعتقال واسعة النطاق داخل الحركة النقابية العمالية، وفي صفوف الكونفدرالية الديموقراطية للشغل على وجه التحديد، ومتابعة مناضليها وعائلاتهم. ولم يتردد النظام في اللجوء إلى قوانين سنت في عهد الاستعمار، إضافة إلى استعمال كل وسائل التهديد والإرهاب بما فيها انتهاك المقرات النقابية.

وقد نتج عن هذه الحملة اعتقال أزيد من ٧٠٠ مناضلاً نقابياً، صدرت في حق ٢٣٠ منهم أحكاماً تتراوح بين شهر وستين سجناً نافذة. كما طرد ٧٠٨ من رجال التعليم و١٧٨ من مستخدمي الصحة العمومية، بشكل لاقانوني ودون سابق انظار.

لقد تجلّى في كثير من المناسبات التعاون بين النظامين الفرنسي والمغربي في ميدان القمع، ففي سنة ١٩٧٤ تم اختطاف المناضل الهوارى الذى كان مسؤولاً نقابياً بالسي جي تي بمعمل رونو، وبقي رهناً بالاعتقال الاحتياطي ثلاثة أشهر عذب خلالها بدون انقطاع.

وفي سنتي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ قام المحامي الفرنسي شارل ليدرمان بزيارة إلى المغرب لمعرفة مصير عشرات من العمال المهاجرين الذين تم اعتقالهم أثناء العطلة الصيفية. وقد سبق للسفارة المغربية أن ضايقته عن طريق الوداديات البوليسية، وهددتهم بسبب انتمائهم النقابي. وبقي هؤلاء المناضلين شهوراً عديدة في المعتقلات السرية، وتم تجريدتهم من جوازات السفر بعد الإفراج عنهم لمنعهم من الالتحاق بشغلهم بفرنسا.

وفي الأسبوع الماضي علمنا، بفرار ثلاثة معتقلين سياسيين من مستشفى

تحية منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسوية

تتوجه منظمة الشعوب الافريقية الاسوية بالتحية للهيئة الفرنسية للصدقة والتضامن مع شعوب افريقيا، بمناسبة الاحتفال التضامني مع المعتقلين السياسيين المغاربة، واحياء للذكرى الرابعة عشرة لاختطاف واغتيال المناضل التقدمي الكبير المهدي بنبركة.

وبهذه المناسبة تعلن منظمة الشعوب الافريقية الاسوية، تضامنها الكامل مع التقدميين المغاربة، سواء هؤلاء الصامدين في سجون الرجعية المغربية، أو هؤلاء الذين يناضلون في ظروف صعبة من أجل اقامة مغرب متحرر ديموقراطي وتقدمي.

ولقد استشهد المهدي بنبركة، واستشهد من قبله ومن بعده رفاقه، ولكن ذلك لن يعرقل حركة التغيير والتحرير في المغرب، لان هذه هي حتمية التاريخ.

بمؤامراته الخيانية ضد الشعوب الافريقية والعربية بتواطء مكشوف مع الامبريالية العالمية والصهيونية. ولا أحد يجهل التنسيق بين الامبريالية الفرنسية والنظام المغربي لاغاثة النظام الزايري المنهار.

أمام هذه الوقائع لا يمكن لاي ديموقراطي أن يبخل بتضامنه ومساندته لنضال الشعب المغربي. ويجب أن يكون هذا التضامن في مستوى مواجهة التحالفات القائمة بين النظام الرجعي المغربي والقوا الامبريالية. كما يجب التسليح بالحدز لاجهاض كل المؤامرات المقبلة ضد الشعب المغربي. وهذا يقتضي تجنيدا مستمرا للرأى العام وكل القوى المحبة للحرية والديموقراطي عبر العالم.

علينا جميعا:

* المطالبة باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين بالمغرب.

* المطالبة بكشف الحقيقة حول المناضلين المجهولي المصير.

* فرض احترام الحريات الديموقراطية.

اننا ونحن نقيم اليوم ذكرى اغتيال المناضل المهدي بنبركة نجدد العهد بالنضال من أجل تحقيق هذه المطالب. ان المهدي بنبركة الذي ناضل من أجل قضية كل الشعوب المضطهدة، سقط شهيدا فوق التراب الفرنسي، والكل يعلم الايادي الاثيمة التي دبرت الاغتيال. ان هذه الجريمة الشنعاء لاحسن دلالة على التواطء المكشوف بين النظام الرجعي المغربي وأسياده الامبرياليين.

ان نضال المهدي سيبقى دائما قدوة للأجيال ومثالا يستنير به الشعب المغربي في نضاله الدؤوب من أجل تحقيق الاهداف النبيلة التي استشهد المهدي وآخرون من أجلها، ألا وهي: التحرير الكامل من قبضة الامبريالية والاستعمار والرجعية واقامة ديموقراطية حقيقية في مجتمع خالي من كل أنواع الاستغلال والاضطهاد.

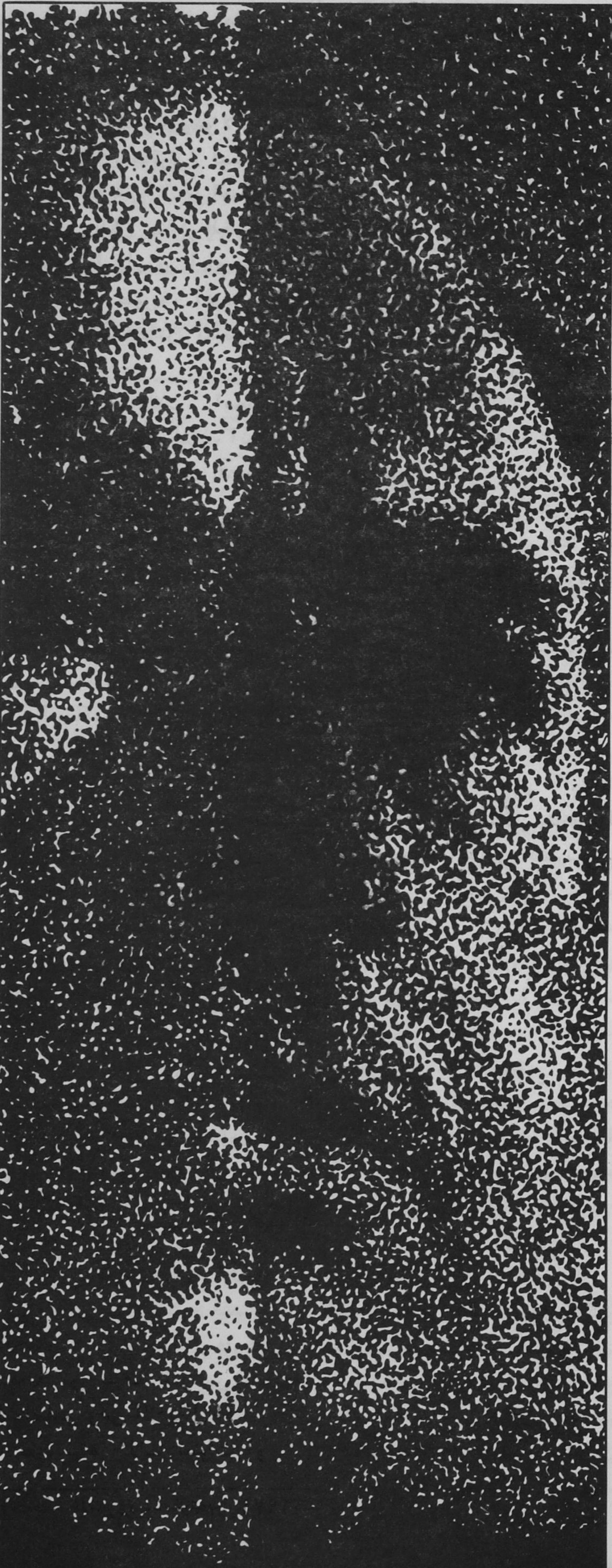
ابن سينا بالرباط: جبهة رحال، سيون أسيدون، وعبدالحنين لبربري. ولقد استشهد خلال هذه المحاولة المناضل جبهة. أما الآخرين فلقد ألقى عليهم القبض من جديد. وقامت أجهزة القمع باعتقال عدة أفراد ينتمون الى عائلات المعتقلين الفارين، ومن بينهم ابن السرفاتي ووالدة أسيدون وزوجة جبهة... وهذه الاخيرة موجودة رهن الاعتقال لحد الان، وسوف تمثل أمام المحكمة برفقة موظف لدى عائلة أسيدون، وسائق سيارة ومواطنة فرنسية صديقة أسيدون، رغم أن هذه الاخيرة لم تصل الى المغرب الا بعد أربع وعشرين ساعة من محاولة الفرار.

وعلاوة على هذا القمع الوحشي الذي يمكن سرد تفاصيله طوال ساعات عديدة، هناك القمع الاقتصادي والاجتماعي المسلط على الشعب المغربي. لقد نشرت المنظمة المناهضة للعبودية في السنة الماضية تقريرا مفصلا حول الاستغلال اللانساني الذي يتعرض له الاطفال الصغار في معامل النسيج، حيث يشتغلون ما يقرب من ١٥ ساعة في اليوم الواحد مقابل أجرة لاتتعدى خمس فرنكات...

وهذا مظهر من مظاهر القمع الموجه ضد الشعب المغربي بكامله. لكنه لم يبق مكتوف الايدي، بل نهض باكرا ليقاوم هذا الاستغلال رغم القمع المنهجي والمتنوع.

لقد تبين من خلال الحملة القمعية ضد المناضلين النقابيين أن نظام الحسن قد جدد أساليبه القمعية المعهودة، وذلك خوفا من ردود الفعل الدولية. فبدل المحاكمات السياسية الكبيرة التي عرفت بها البلاد في السابق والتي طالما انقلبت الى محاكمة للنظام نفسه، فانه يقوم بمحاكمة مجموعات صغيرة من المناضلين في مدن مختلفة، اضافة الى مراقبة تحركات المناضلين الآخرين، وطردهم العمال النشيطين من عملهم.

هذا على الصعيد الداخلي. أما على الصعيد الدولي فقد اشتهر نظام الحسن



اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين مطلب أساسي

استشهدت المناضلة سعيدة لمنبهي .
ونتيجة ظروف الاعتقال السيئة المستمرة
ورفض العلاج فان عددا من المناضلين توجد
حياتهم الان في خطر ومن بينهم المناضلين
عبدالله المالكي والخياري أحمد المحكومين
بالاعدام ، وكذلك المناضلين الاطلسي
والسرفاتي .

وتجدر الاشارة الى أن المناضل زايدي
ابراهيم والمناضل عفا سكو استشهدا داخل
السجن نتيجة الامراض والعواقب التي خلها
لديهما التعذيب الذي لاقوه ، والاضاع الصحية
المزمنة داخل السجن . ورغم محاولاتهم العديدة
لدى السلطات ، فقد رفض لهم العلاج وهكذا
ذهب هاذين المناضلين ضحية الاهمال الاجرامي
المقصود .

مواقف الحركة الوطنية من المعتقلين

وبالرغم من السياسة القمعية والتصفوية
المنهوجة ضدهم ، فقد عبر المعتقلون السياسيون
غيرا مرة عن صمودهم واستعدادهم للتضحية ،
سواء من خلال الاضرابات عن الطعام المتكررة
التي خاضوها للتنديد بالاهمال الذي اودى
بحياة المناضلين ، والمطالبة بتحسين شروط
الاعتقال . وكذلك مساهمتهم في الحياة السياسية
عبر التصريحات والبيانات المتعلقة بقضايا
شعبنا الجوهرية .

ان موقف بعض أطراف الحركة الوطنية ،
المشاركين في لعبة الانفتاح ، من المعتقلين
السياسيين ، يصعب تفسيره ، مع أن مطلب اطلاق
سراح المعتقلين السياسيين هو أحد المطالب
الدنيا التي كان من المفروض توفيرها ، قبل
القبول بالمشاركة في أي حياة ديمقراطية
سليمة . وقد أعطتنا الحركة التقدمية في اسبانيا
الجارة مثلا هاما في هذا المجال ، اذ فرضت
اطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين على رأس
الشروط المسبقة التي وضعتها .

ان الخلافات السياسية داخل الحركة
التقدمية ، لا يمكن التذرع بها لتبرير سياسة قمعية
تصفوية كما هو الحال بالنسبة للبعض الذي ذهب
الى حد تزكية وتبرير الاعدامات التي قام بها
النظام في حق المناضلين الاتحاديين سعياء وراء
الشرعية و"الانفتاح" و"الاجماع الوطني" . أو
بالنسبة للبعض الآخر الذي يطرح المشكل موسميا
بين الفينة والاخرى ، بأسلوب "المعارضة البناءة" .

البقية على الصفحة ٧

رقابة قانونية أو أدنى زيارة عائلية . وقد تعرضوا
خلال هذه الفترة الى أشنع أساليب التعذيب
الهمجية استشهد من جرائمها عدد المناضلين .
كما يتذكر الكل الحملات القمعية
الهستيرية الحديثة العهد التي شنها النظام
خلال سنتي ٧٢ و ٧٣ حيث زج بآلاف المواطنين
الابرياء في غياهب السجون . ولحد الان لا يزال
عدد من المناضلين الذين اختطفوا مجهولي
المصير أمثال المناضل الحسين المانوزي
والمناضل الاشكر ابراهيم ، ومناضلين آخرين
برئتهم المحاكم وتم اختفاؤهم ، وكل الدلائل
تشير الى أن مجموع هؤلاء المناضلين موجودين
في المعتقلات السرية ، كما أن مجموعة من الجنود
والضباط الذين حوكموا على اثر المحاويلتين
الانقلابيتين والذين قضاوا أحكامهم لم يظهر
لهم أثر .

ان سرد الاساليب والوسائل التي
يستعملها النظام لكبت الحريات واسكات كل
صوت حر أو أية معارضة لسلطته ، يمكنه أن يغطي
مئات الصفحات . لقد أصبح القمع والتعذيب
والقتل وسيلة للحكم . فأبسط حقوق الانسان
تداس ، والحريات الاساسية تنتهك دون أي
اعتبار ، بل ان النظام يمر فوق القوانين التي
وضعها بنفسه لحمايته .

العيش في المعتقلات

ان المعتقلين السياسيين في المغرب
لا يتمتعون بقانون المعتقل السياسي ، ولا يوجد في
القانون المغربي أي فصل يتعلق بهذه الوضعية ،
التي تنص عليها كل المعاهدات الدولية .
ففي المغرب يعيش المعتقلون السياسيون
في ظروف جهنمية ، نتيجة السياسة التصفوية
المنهجية والبطيئة التي ينفجها النظام
اتجاههم . فهم يعانون من شتى الضغوط المادية
والمعنوية ، قصد تكسير معنويتهم وتحطيم
عزيمتهم وصمودهم الذي عبروا عنه في عدة
مناسبات . فهم يعانون من سوء الطعام وانعدام
العلاج ، وموزعين في سجون مختلفة لعزلهم عن
بعضهم ، وكذلك الحيلولة دون زيارات
عائلاتهم .

ورغم كل محاولات النظام لارضائهم ،
فقد خاض المعتقلون السياسيون نضالات شديدة
تجلت خصوصا في اضرابات قاسية عن الطعام
وذلك من أجل تحسين ظروف الحياة في السجن
ومن أجل الاعتراف لهم بقانون المعتقل
السياسي . وعلى اثر أحد هذه الاضرابات

في "المغرب الجديد" ، ومغرب
"المسلسل الديموقراطي" ، يوجد مئات المعتقلين
السياسيين ، موزعين في مختلف سجون المغرب :
الشاو ، مكناس ، الرباط ، فاس ، سطات ، البيضاء
ايفران ، القنيطرة . الخ . ويقضي المعتقلون
في معظمهم أحكاما في منتهى القساوة : عشر
سنوات ، ١٥ سنة ، ٢٠ سنة ، ٢٥ سنة و ٣٠ سنة ،
وحتى مدى الحياة . وهناك خمسة مناضلين
محكومين بالاعدام . وهؤلاء المناضلين يقضون
هذه الاحكام الجائرة لا لسبب الا لانهم ناضلوا
من أجل أفكارهم وأرائهم السياسية .

ان الكل يتذكر الظروف التي مثل فيها
المعتقلون السياسيون أمام محاكم النظام . لقد
كانت محاكم صورية ، أقرب منها للمهزلة ، لولا
أن مئات المناضلين يعيشون من جرائمها في
ظلمات الزنازن .

وقد ارتفعت أصوات العديد من
الديموقراطيين في مختلف أنحاء العالم ، لتفضح
في حينها هذه المحاكم الصورية ، التي طبختها
دوائر النظام .

فقد حوكم المئات من المناضلين بتهم
ملفقة ، وعلى أساس ملفات فارغة من أية حجة ،
وعلى أساس محاضر الشرطة التي يعلم الكل
الاساليب التي استعملت لانتزاع التوقيعات عليها
من طرف المناضلين . وقد فنذ كل المعتقلين
أمام المحاكم ما جاء في هذه المحاضر .

أما أبسط حقوق الدفاع فقد كانت تداس
بكل بساطة من طرف هيئات المحاكم التي
تنفذ أوامر النظام وتطيع على الرأس والعين
لاجهازه المخابرات ، (وقد لوحظ في عدد من
المحاكمات وجود البوليس في أقبية المحاكم
يتتبع سير المحاكمات ويملي الاوامر) .

وفي عدة محاكمات لم يتوصل المحامون
بملفات الاتهام الا قبل يوم أو يومين من بدء
المحاكمة ، كما أنه لم يسمح لهم بمقابلة
المعتقلين الا في آخر لحظة . وقد تعرض العديد
من المحامين الى مختلف الضغوط والتهديدات ،
والمضايقات والمتابعات اليومية من طرف الشرطة .
كما منع عدد من المحامين والملاحظين الاجانب
من تتبع المحاكمات وتم طردهم فور وصولهم
الى المغرب .

أما ظروف القاء القبض فلم يعد خافيا
على احد كيف مرت . فقد كانت الاختطافات
بالجملة تمر في واضحة النهار في سيارات مجهولة
الهوية من طرف البوليس السري . ومكث جل
المناضلين رهن الاعتقال الاحتياطي في السرية ،
ما بين سنة وثلاث سنوات أو أكثر ، دون أي

حقوق المواطنة شيء ودعم
الصهيونية شيء آخر .

انعقد بمدينة المحمدية يوم ٢٨ أكتوبر المؤتمر السنوي للطائفة اليهودية بالمغرب . وقد ترأس الجلسة الافتتاحية وزير الداخلية ادريس البصري، وحضرها بعض زعماء النقابات والاحزاب السياسية . وقد نوّه وزير الداخلية بالنشاط الفعال الذي تقوم عناصر الجالية اليهودية المغربية في الخارج . هذا وقد لاقى هذا المؤتمر مكانا بارزا في بعض الصحف المغربية وأجهزة الاعلام الرسمية، غير أن الشيء الذي لم تقله هذه الصحف والاجهزة هو أن الملك صادق على مرسوم يسمح بمقتضاه للطائفة اليهودية المغربية بالانضمام الى المؤتمر اليهودي العالمي، وكذا جمعية اليهود ذوي الاصل الاسوي . ومعروف أن هاتين المنظميتين معروفتان بعداثتهما للقضية الفلسطينية ودعمهما اللامشروط لدولة اسرائيل، وفي داخلهما تنشط كل المنظمات الصهيونية العالمية . فهل يمكن اعتبار هذا القرار بمثابة الضوء الاخضر للصهاينة للقيام بنشاط علني لخدمة أهداف اسرائيل داخل المغرب وخارجه .

وقد صرح الناطق الرسمي باسم المؤتمر اليهودي العالمي

في باريس معلقا على هذا القرار الملكي بقوله : " ان الصفة التمثيلية للمؤتمر اليهودي العالمي تتعزز بهذا الشكل مما يتيح عملا أفضل على نطاق العالم " .

وللتوضيح، وازالة للخلط بين ما هو صهيوني يصب في طاحونة الامبريالية والرجعية، وبين حقوق المواطنة وواجباتها التي تجمع بين كل الاديان فمن حق اليهود المغاربة أن يقوموا بممارسة كل نشاطاتهم التي تخولها لهم حقوق المواطنة، لكن ليس من حق أحد أن يدفع بهم في أحضان الصهيونية للإساءة بالقضية الفلسطينية التي يعتبرها كافة المغاربة جزء لا يتجزأ من القضية الوطنية .

الادارة الامريكية ومسألة دعم
النظام المغربي

من خلال النقاشات داخل الكونغريس الامريكي وخارجه، يبدو أن هناك وجهتي نظر متناقضتين في مسألة دعم النظام المغربي، لكل منها حيثياتها ومعطياتها .

فالاولى ويتزعمها اللوبي الصهيوني ترى أن الحليف العربي الوحيد الذي بإمكانه أن يؤدى أكبر الخدمات لاتفاقيات "كامب دافيد" ويدعم النظام الساداتي من موقع استراتيجي وسياسي هام، هو النظام المغربي بالذات . ومن ثم - وفي اطار تعزيز السياسة الامريكية عربيا وافريقيا - وجب دعمه بكل

الوسائل الممكنة، العسكرية منها والسياسية والمالية، ووضع ثقل الولايات المتحدة بجانبه، حتى يجتاز الازمة التي يتخبط فيها حاليا .

اما وجهة النظر الثانية، والتي تنظر الى مصالح الولايات المتحدة على المدى البعيد، فانها ترى أن التأييد المكثف للنظام المغربي يسيء للمصالح الاقتصادية العامة في المغرب العربي، ويفتح المجال لتعزيز الوجود السوفييتي بالمنطقة، كما أنها تخشى أن يشكل هذا الدعم والتأييد مجرد تكرار لتجربة دعم الشاه وسوموزا وغيرهم من الديكتاتوريين الذين وقفت الولايات المتحدة بجانبهم حتى النهاية . ويظهر أن أصحاب الموقف الاخير هم الذين عملوا على تسريب التقرير الذي اعدته المخابرات الامريكية والذي استنتج أن النظام المغربي لن يصمد أمام ازمتة الراهنة أكثر من سنة... وهم أيضا دعاة مراجعة شاملة للسياسة الامريكية على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة .

خطة مشتركة بين النظامين
المغربي والمصري

تجرى الترتيبات حاليا بين الدبلوماسية المصرية والمغربية من أجل تهيء خطة عمل مشتركة تجاه افريقيا السوداء، حيث سيدل الطرفان جهودا مكثفة من أجل اقناع مجموعة من الدول الافريقية بدعم الخط الامريكي، وسياسة كامب دافيد، وكذلك العمل من أجل مواجهة المد

التقدمي المتنامي في القارة
الافريقية .

مساومات جديدة

من ضمن الاقتراحات التي عرضها المبعوث الخاص للرئيس كارتر، بريجنسكي على قادة الجزائر، هو محاولة ايجاد مخرج سياسي لقضية الصحراء المغربية، قبل أن تشرع الولايات المتحدة في تزويد المغرب بالاسلحة . ومن ضمن الحلول التي اقترحتها هي اعلان ايقاف النار، وتأسيس كيان ذاتي في الصحراء ينظم الى المغرب في اطار كونفدرالي، ومقابل هذا تقوية العلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر والولايات المتحدة .

خبراء اسرائليون في المغرب

أصبح من المؤكد أن مجموعة من الخبراء الاسرائليون قد قاموا بزيارة المغرب في شهر غشت المنصرم، وذلك في اطار مهمة سرية . ويؤكد المراقبون، أن من ضمن العوامل التي دفعت الرئيس كارتر لاتخاذ قرار تزويد المغرب بالاسلحة هو محتوى تقرير البعثة الاسرائيلية، الذي يلتقي مع رأى الاميرال "تورنر" رئيس المخابرات الامريكية، حول ضرورة دعم الملك الحسن .

المعتقلون السياسيون - تتمة -

ان المعتقلين السياسيين هم رهائن في يد النظام، يلعب بحياتهم، ويستعملهم كورقة ضغط .

ان اطلاق سراح المعتقلين السياسيين مطلب ديموقراطي أساسي، يجب التجنيد من أجل تحقيقه . ولا يمكن التفاوض عنه كما يفعل البعض أو تناوله بشكل هامشي كما يفعل البعض الاخر . انها مسؤولية تاريخية في عنق القوى الديموقراطية في بلادنا، ولا يمكن الانتظار بأن وجود النظام الرجعي بالافراج عن بعض المعتقلين حسب "هواه" . . .

ان المعارضة الخجولة والمتخاذلة التي تقوم بها الاحزاب الوطنية لن تجدى شيئا مع النظام القائم .

ان نظاما مثل هذا، متشعب بايديولوجية

من أجل بناء جبهة ديموقراطية وطنية، تعبى طاقات شعبنا الثواق الى الوحدة والتقدم والتحرر من أغلال التبعية .

ان أحد الشعارات الملموسة التي من واجب كل فصائل الحركة الوطنية النضال من أجلها هو بالضبط مطلب : فرض اطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وانهاء المأساة التي يعيشونها داخل زنازن النظام الرجعي، والتي تعيشها في نفس الوقت عائلاتهم من جراء التشرد والتمزق . انها مأساة حقوق الانسان المغربي، مأساة الحرية في وطننا .

ان فرض اطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين - مدنيين وعسكريين - شرط من الشروط الدنيا المفروض تحقيقها والتي يتوجب على كل مناضل تقدمي وكل ديموقراطي النضال من أجله .

انه واجب مجموع الحركة الوطنية ومسؤولية تاريخية .

اقطاعية مخزنية مستمدة أصولها من القرون الوسطى، ايدولوجية الراعي والرعية المبنية على قيم أوتوقراطية تقوم على احتقار الآخرين وتمجد السلطة الفردية الروحانية الشيء الذي يتنافى وقيم الدين الاسلامي، نظام ينهج سياسة ضاربة أطنابها في الرجعية والعمالة للاستعمار والامبريالية، ان مثل هذا النظام لم ولن يصبح نظاما ديموقراطيا وطنيا . انه نظام في عمقه، عدو للتغيير والديموقراطية والحرر الوطني - رغم ديماغوجيته عندما تشدد به الاحبال ويصبح وجوده مهددا - ان مثل هذه الانظمة محكوم عليها حتميا بالنهاية، وقد أعطتنا سنة ١٩٧٩ عدة أمثلة من هذا النوع . . .

ان السبيل الوحيد أمام الحركة الوطنية للمضي قدما نحو التغيير الفعلي للهياكل القائمة ومن أجل بناء نظام خالي من الاستغلال والعبودية، هو فك التحالف القائم بينها وبين النظام، والعمل على تجاوز الخلافات الثانوية

في انتظار مؤتمر القمة العربي

ردود فعل
الحركة الصهيونية
أمام انتصارات
منظمة التحرير
الفلسطينية

ينعقد مؤتمر القمة العربي، في فترة اشتداد الصراع السياسي بين منظمة التحرير الفلسطينية من جهة، والكيان الصهيوني بمساعدة طوابيره الخامسة المنتشرة في كل القارات. وكانعكاس لذلك، شهد المعسكر الصهيوني مجموعة من التناقضات الجزئية والثانوية، أدت أحيانا الى نقاش حاد حول المصالح الحقيقية للكيان الصهيوني، وحول مجال الهوامش التي يمكن تركها للقبول ببعض المواقف المعتدلة، والتي من شأنها أن تخدم مصالح الدولة على المدى البعيد.

وان هذه التناقضات الثانوية، غالبا ما يزيد في حدتها هول الازمة الاقتصادية التي تزداد استفحالا يوما بعد يوم، بالإضافة الى صراعات الاجهزة المتنافسة حول التسابق في السيطرة على مناصب التوجيه والتقرير. واستقالة ديان من وزارة الخارجية، غير بعيد عن هذا المجال، بالإضافة الى الابعاد السياسية التي تربطه بخطط الولايات المتحدة حول البحث عن خط يتسم أكثر "بالاعتدال" تجاه قضية الشرق الاوسط.

لقد تضايق ديان من التأثير القوي الذي يمارسه جهاز المخابرات الاسرائيلية (المصادر) في توجيه السياسة الخارجية، وذلك بسيطرته على عناصر الرئاسة القريبة من بجين، لدرجة أن وزارة الخارجية تقلص دورها بحيث أصبح مقتصرًا على القضايا الهامشية ذات الصبغة البروتوكولية. ورغم أن هذا التنافس يبدو محدودا على الصعيد الجغرافي، غير أن الواقع يؤكّد العكس، فالذي يدير دفة الصراع ويتحكم في ضبط موازينه هو مجموعة اللوبي الصهيوني الأمريكي، بتنسيق وتنسيق مع الادارة الأمريكية وكذا باقي اللوبيات الصهيونية المنتشرة في باقي أوروبا. فحتى التناقضات الثانوية التي انعكست داخل اسرائيل انطلقت في البداية من أمريكا، وتفجرت مع

السباق حول البيت الابيض. وبدا واضحا في الاشهر الاخيرة، الفوارق بين داخل اللوبي الصهيوني وبين ما يسمى العناصر المتطرفة والمتشددة لمصالح "دولة اسرائيل" وبين العناصر "المعتدلة" التي ترى أن التشدد لا يخدم في شيء مصالح اسرائيل ان لم يكن يسهل مزيدا من الانتصارات الدبلوماسية التي بدأت في تحقيقها منظمة التحرير الفلسطينية، في الساحة الغربية نفسها التي ظلت لحد الان خاضعة لتأثير اللوبي الصهيوني بصفة عامة.

غير أنه سرعان ما شعر قادة الطرفين، بضرورة تطويق هذا "الصراع" الذي من شأنه أن يوءى الى انقسام داخل اللوبي الصهيوني، في الوقت الذي يحتاج الى المزيد من الوحدة والالتحام. خاصة بعد ما أدت استقالة أندريه يونغ من منصبه، الى تضامن جزء كبير من الامريكين السود مع القضية الفلسطينية. ومعلوم أن عددهم يضاعف عدة مرات الوجود اليهودي في أمريكا، الشيء الذي أدى بالاطراف المتنازعة داخل اللوبي الصهيوني الى عقد اجتماع في الفترة الاخيرة في واشنطن، أسفر عن مشروع وثيقة في شاكلة برنامج حد أدنى يلتزم كلا الطرفين بنقاطه الاربعة الاساسية، وهي:

(١) رفض أى حل شامل لقضية الشرق الاوسط، ورفض مساهمة الاتحاد السوفياتي فيه، الا بعد تنفيذ كل اتفاقيات كامب دافيد.

(٢) اذا ما حققت اتفاقيات كامب دافيد كل النتائج المطلوبة، يجب على الولايات المتحدة الامريكية ألا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية الا بعد اعتراف هذه الاخيرة بدولة اسرائيل.

(٣) على الولايات المتحدة الامريكية ألا تقبل بانشاء أى دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الا في اطار دولة فيديرالية مع اسرائيل.

(٤) القدس تظل "العاصمة الابدية لاسرائيل"، وقانون وضعها الحالي غير قابل لاي تعديل، الا في مادة واحدة يسمح بمقتضاها لكل معتنقي الاديان بالدخول الى أماكنهم المقدسة في المدينة.

وقد بارك الرئيس كارتر هذا الاتفاق، كما تحاول الادارة الامريكية بتنسيق مع السادات استقطاب بعض القادة العرب لدعم سياسة كامب دافيد، وضرب مقررات بغداد. وفي هذا الاطار تدخل إرسال الاسلحة المصرية الى الملك الحسن الثاني، وكذا القرار الذي اتخذه الرئيس كارتر من أجل تزويد المغرب ببعض الاسلحة كطائرات الاستطلاع وطائرات الهليكبتر.

وتحاول الادارة الامريكية كذلك عرقلة مؤتمر القمة العربي، أو على الاقل تأخيرها وتعويضه ببعض "الموائد المستديرة" حول بعض

القضايا كجنوب لبنان، بهدف كسب الوقت الكافي لزراعة التشردم داخل الصف العربي، وتغذية نقاط الاحتكاك المتوفرة. وهي تبذل قصارى الجهد لجر الاردن وبعض الاعيان الفلسطينيين للمساهمة في المفاوضات الدائرة بين اسرائيل ومصر فيما يتعلق بالتسيير الذاتي لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

في حين، يجتهد اللوبي الصهيوني في نفس الانتصارات الدبلوماسية التي حققتها منظمة التحرير، أو بوضع عراقيل أمام المشاريع التي تتناولها المنظمة في اطار حملتها الدبلوماسية. وهكذا عمل الصهاينة من خلال صفقة تجديد شبكة المواصلات الهاتفية في مصر التي أبرمت مع الشركة الالمانية "سيمنس" والشركة الفرنسية "تومسون" ومجموعة من الشركات النمساوية - على الضغط على المستشار النمساوي كرايسكي من أجل تغيير الموقف الذي عبر عنه أثناء استقباله للرئيس ياسر عرفات. ولقد أصبح فعلا كرايسكي يطرح شروطا أمام الفلسطينيين كالقبول بقانون التسيير الذاتي المنصوص عليه في اتفاقيات كامب دافيد، وتكوين دولة فلسطينية في اطار فيدرالي مع اسرائيل.

وبعد الزيارة الناجحة التي قام بها رئيس منظمة التحرير الاخ ياسر عرفات الى بعض الدول الاوروبية خاصة تركيا والبرتغال، والزيارة التي من المحتمل أن يقوم بها الى فرنسا في بداية سنة ١٩٨٠، يقوم اللوبي الصهيوني بالضغط على دول السوق الاوروبية المشتركة التي ستجتمع في "دوبلان" في شهر دجنبر المقبل، من أجل تعديل موقفها الذي عبر عنه السيد "أوكيندي" باسم الدول التسع في الامم المتحدة: حيث أكد على "الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في الوطن المستقل، وحقه في أن يلعب دوره كاملا بواسطة ممثليه، ومساهمته في المفاوضات من أجل ايجاد حل شامل لقضية الشرق الاوسط".

ولا يزال اللوبي الصهيوني الأمريكي يبذل جهد مستطاعه من أجل الضغط على اسبانيا لربط العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل لمعادلة زيارة رئيس منظمة التحرير الناجحة الى اسبانيا. وقد اتصل ممثلوا المنظمات اليهودية في نيويورك بوزير الخارجية الاسباني في محاولة لاقتناع حكومته بالاسراع في ربط العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل. وبعد أن تأكد للوبي الصهيوني أن اسبانيا لاتنوي اقامة هذه العلاقات الا بعد دخولها الى السوق الاوروبية المشتركة في بداية الثمانينات، أعلنت المنظمات الصهيونية أنها سوف تشن حملة بواسطة وكالات السياحة والاسفار لضرب حركة السواح المتوجهين الى اسبانيا. ومعلوم أن الحكومة الاسبانية تعتمد في موازنتها على السياحة بشكل أساسي.